

- 1- المقصود بالمفهوم الذمي للمؤسسة وما هي الظروف التي أدت إلى اعتماده: تنظر هذه المقاربة للمؤسسة على أنها وحدة قانونية لها ذمة مالية، ونعني بالذمة المالية هنا أن المؤسسة ممتلكات تتمثل في أصولها والتزاماتها تتمثل في ديونها، أما الظروف التي أدت إلى اعتماده فتعود إلى فترة العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي حيث شهدت أزمة كساد كبير ترتب عنها تعثرات مالية لأغلب المؤسسات الاقتصادية، وعليه فالنظر للمؤسسة من منظور الذمة المالية كان أحسن وسيلة لقياس قدرتها على توليد السيولة ووسيلة لضمان حقوق الدائنين.
- 2- تعريف العسر المالي والمفهوم الذي يقابله: وهو الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة في شكلها السائل لا تكفي لتغطية خصومها عند أجل استحقاقها، وبالتالي فمخاطر الوقوع في حالة العسر المالي ترتفع بارتفاع سرعة استحقاق الديون مقابل بطء دوران عناصر الأصول، ويقابله مفهوم اليسر المالي الذي يتحقق عندما تتمكن المؤسسة من تغطية خصومها عند أجل استحقاقها باستخدام أصولها عند تحويلها إلى سيولة.
- 3- العسر المالي الفني والعسر المالي الحقيقي وأيهما أكثر خطورة على المؤسسة: العسر المالي الفني هو حالة تكون فيها موجودات المؤسسة أكثر من ديونها، أي أن للمؤسسة قيمة صافية موجبة ولكن هذه المؤسسة لا تكون قادرة على مواجهة الالتزامات التي تستحق عليها في مواعيدها، وقد ينشأ ذلك عن التوسع في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة وسرعة، ويمكن التغلب على هذا العسر خاصة إذا ما كانت فرص المؤسسة في العمل والنجاح قائمة، أما العسر المالي الحقيقي فهو الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات المؤسسة أقل من ديونها أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفراً أو سالبة، ويصحب العسر الحقيقي عسر فني أي مشكلة سيولة وعدم قدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها، وكثيراً ما يقود هذا النوع من العسر إلى إفلاس وتصفية المؤسسة.
- 4- الفرق بين هدفي تعظيم الربح وتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة ولماذا يفضل المليون المفهوم الثاني على الأول: إذا كان الاقتصاديون يرون أن تعظيم الربح كهدف لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة باعتبارها تعبر حسب رأيهم عن مدى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، وعليه وجب على هذه الأخيرة أن تسعى لزيادة إنتاجية المصادر المتاحة للاستثمار إلى أقصى حد ممكن، فإن المليون رفضوا هذا المعيار (تعظيم الربح) بما فيه من عيوب نذكر منها:
 - أن الربح الأقصى المطلق لا يعكس بشكل مناسب الاستخدام الأمثل للموارد إذ قد تزيد هذه الأخيرة وتزيد معها الأرباح لكن بنسبة ضئيلة أين يكون العائد على الاستثمار متدنياً وبالتالي القيمة الحالية للمؤسسة كذلك.
 - تجاهله للمخاطر الناتجة عن الاستثمار من خلال الانحياز للمشروع الأكثر ربحاً بغض النظر عن نسبة المخاطر بينما نجد أن فكرة القيمة الحالية تربط مقدار العائد المتوقع بمقدار المخاطر المصاحبة له من خلال استخدام سعر خصم يتناسب مع الخطر المتوقع.
 - الغموض في طريقة احتساب الربح بسبب مرونة النظرية المحاسبية (الاعتماد على أسلوب الاهتلاك المتسارع يؤدي إلى ربح مختلف في مقداره عما يمكن الحصول عليه باستخدام الاهتلاك الخطي مثلاً)
- 5- الأسس التي قامت عليها الميزانية المالية: قامت الميزانية المالية على مجموعة من الأسس والقواعد نذكر منها:
 - الاعتماد على القيم السوقية (الحقيقية) بدل القيم المحاسبية (التاريخية)
 - تصنيف عناصرها إلى مجموعات تبعا لمبدأي السيولة والاستحقاق، فتصنف الأصول إلى ثابتة الأقل سيولة ومتداولة الأكثر سيولة، والخصوم إلى أموال دائمة الأقل استحقاقاً وقروض قصيرة الأجل الأكثر استحقاقاً.

ثانياً- الخيارات المقترحة

- 1- ج
- 2- ب
- 3- أ
- 4- ب
- 5- ج